في استطلاع للرأي نفذته "القدس المفتوحة"

غالبية المواطنين تؤيد حل الدولتين وتشكك في إنهاء الصراع بشكل جذري

المتحدثون في المؤتمر الصحافي لإعلان نتائج الاستطلاع.

البيرة - سائد أبو فرحة: أظهر استطلاع للرأي، نشرت معطياته، أمس، تأييد غالبية الجمهور بواقع ٦٧ر١٪، إقامة دولة مستقلة على كامل الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ إلى جانب إسرائيل، بيد أن أكثرية المستطلعين (٦٣ر١٪)، أشاروا إلى أنهم لا يعتقدون بأن حل الدولتين قادر على إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل جذري ونهائي.

وأوضح الاستطلاع، الذي نفذه مركز "الدراسات المستقبلية وقياس الرأي"، التابع لجامعة القدس المفتوحة وجاء تحت عنوان "عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية والخيارات البديلة"، أنه في حال فشل المفاوضات، فإن الخيار الأفضل هو استخدام الكفاح المسلح بواقع ٢٦٪، فيما رأى ٦ر١٤٪ أنه في حال قيام حرب عربية - إسرائيلية فإن من شأن ذلك أن يغير ميزان القوى لصالح الطرف الفلسطيني.

وبين الاستطلاع الذي أعلن عن نتائجه خلال مؤتمر صحافي، نظمه المركز في مقره بالبيرة، وكان أنجز ما بين شهري أيار وآب الماضيين، وشمل عينة مكونة من ١٠٩٩ شخصا، أن ٩ر٦٢٪ يرون حل قضية القدس، يتم عبر إعادتها كاملة إلى السيادة الفلسطينية.

واعتبر ٤ر٤٩٪، أن الخيار الأفضل للتعامل مع قضايا الاقتصاد والمياه، هو أن يكون هناك سيطرة فلسطينية كاملة على الاقتصاد الوطني والمياه الفلسطينية، فيما طالب ٩ر١١٪ بقطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، والتوجه للعمل مع العرب بدلاً منها لحماية الاقتصاد الوطني، بخلاف ٥ر٩٪ رأوا ضرورة تملك الشعب الفلسطيني لمياهه، والسيطرة عليها بشكل كامل.

وبخصوص ملف اللاجئين، رأى غالبية المستطلعين بواقع ٩ر٢٦٪، أن الخيار الأفضل لحل قضية اللاجئين هو تطبيق القرار الدولي رقم ١٩٤ بكل مضامينه في العودة والتعويض، فيما رأى ٩ر٢٤٪ أن الخيار الأفضل هو أن يتم اعتبارها قضية وطنية ويستفتى الشعب الفلسطيني في كيفية حلها، بخلاف ٨ر١٥٪ اعتبروا أن الخيار الأفضل هو أن يتم ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بغض النظر عن التعويض المالي.

ودعا ٢ر٥٣٪ إلى إنهاء كافة أشكال التعاون الأمني مع إسرائيل، بينما رأى ما نسبته ٨ر١٣٪ ضرورة الحفاظ على شكل من أشكال التعاون الأمني مع إسرائيل بما يساهم في صيانة الأمن الفلسطيني، فيما أكد ٩ر٦٪ أهمية الاستعانة بطرف ثالث لحفظ الأمن بين الطرفين على الحدود، بخلاف ما نسبته ٩ر٨٪ رأوا أهمية عقد اتفاقيات أمنية مشتركة، بما يخدم أمن الطرفين.

وبالنسبة إلى الاستيطان، أكدت الغالبية بواقع ٨ر٧٩٪، رفض وجود أية مستوطنة على أراضي الدولة الفلسطينية.

وحول ملف الأسرى، طالب ما نسبته ٣ر٦٩٪، بعدم القبول بأقل من تبييض السجون الإسرائيلية أي إخلاء سبيلهم جميعاً، فيما رأى ٧ر١٨٪ ضرورة تحرير الأسرى بالقوة، أي عبر أسر الجنود الإسرائيليين وتبادلهم.

من جهته، ذكر عميد البحث العلمي في الجامعة د. حسن السلوادي، أن إنشاء المركز جاء بناء على دراسة، وتلبية لحاجة الشعب الفلسطيني إلى وجود مثل هكذا مراكز، بغية إنجاز دراسات تكشف آفاق المستقبل.

وأوضح أن المركز بصدد إنجاز ١٢ دراسة سياسية، واقتصادية واجتماعية خلال الفترة المقبلة، تتناول قضايا تهم الشارع الفلسطيني، منوها إلى أن الشعب الفلسطيني أحوج ما يكون إلى استقراء المستقبل، والخيارات المطروحة أمامه، ما يستدعي وجود مثل هكذا مراكز تأخذ على عاتقها توفير بيانات وتحليلات مستندة إلى طرق منهجية وعلمية مدروسة.

وقال: نأمل ان تسهم الجامعة في رفد القيادة وشتى الأوساط السياسية بدراسات عميقة، تعبر عن هموم الشعب الفلسطيني، وخياراته، وحتى تخوفاته.

من جانبه، استعرض مدير المركز د. محمد المصري، بعض نتائج الاستطلاع، عازيا بعض المعطيات مثل تلك المتعلقة بالكفاح المسلح، واللجوء إلى خطف جنود إسرائيليين، ورفض التنسيق الأمني، إلى الأزمة التي تلقي بظلالها على الشعب الفلسطيني، جراء تعنت الجانب الإسرائيلي، وحالة الحصار الاقتصادي المفروض عليه من قبله، إضافة إلى الهجمة التي يقودها ضد القيادة، ومحاولة تشويه صورتها.

وذكر أن نشاط المركز انطلق مطلع العام الحالي، بهدف إعداد استطلاعات رأي، ودراسات استراتيجية ذات بعد مستقبلي، مشيرا إلى أن المركز سينفذ استطلاعي رأي سنويا.

وأوضح أن المركز بصدد عقد مؤتمر وطني قبل نهاية العام الحالي، يطرح قضايا تهم الشعب الفلسطيني.

وتحدث المشرف على الاستطلاع د. أمجد أفغاني، عن بعض الجوانب المتصلة بتنفيذ الاستطلاع، من ضمنها مراعاة شموله شتى الشرائح في مختلف المحافظات.

وذكر أن ٢ر٦٧٪ من عينة الدراسة هم من الضفة، مقابل ٧ر٣٢٪ من قطاع غزة، لافتا إلى أنه تم استخدام العينة الطبقية العشوائية، علما بأنه بلغ عدد الذكور ضمن العينة ٧٢٧ مبحوثا أي بواقع ٢ر٦٦٪، مقابل ٣٧٢ أنثى أي بواقع ٨ر٣٣٪.

ونوه إلى أن الشباب شكلوا ٥ر٥٩٪ من العينة، مع مراعاة أن هامش خطأ العينة بلغ ± ٢ر٦٪.